



المرصد الإنساني الأرض الفلسطينية المحتلة

كانون الثاني 2007

العدد التاسع

لمحة عامة - الأمور الأساسية

بدأ عام 2007 بشيء من التطورات الإيجابية التي ضمت تحويل جزئي لعوائد المقاصة من إسرائيل للسلطة الفلسطينية، إنهاء إضراب موظفي السلطة الفلسطينية الذي استمر لفترة أربعة أشهر، وإعلان إسرائيل عن تخفيف الإغلاقات الداخلية في الضفة الغربية. بالرغم من ذلك، تصاعد العنف الداخلي في قطاع غزة، وقامت إسرائيل بهدم عدد كبير من المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية و بقيت القيود المفروضة على حرية الحركة في داخل الضفة الغربية مشددة.

العنف الداخلي

أدى فيضان التصادم العنيف في قطاع غزة بين حركتي حماس و فتح إلى مقتل 56 فلسطيني (من بينهم 10 أطفال) و جرح 24 منهم. بالإضافة إلى ذلك، تم قتل إثنين آخرين في الضفة الغربية و جرح 12 منهم. إن عدد القتلى الذين سقطوا في شهر كانون الثاني وصل إلى تقريبا النصف من مجموع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا من جراء العنف الداخلي طوال عامي 2005 و 2006. إضافة إلى ذلك، تم تسجيل حوالي 35 عملية خطف في المناطق الفلسطينية المحتلة و شن 85 عملية هجوم على أراضي عامة و خاصة.

أدى هذا التصاعد في العنف الداخلي إلى تفاقم انعدام الأمان لدى المواطنين الفلسطينيين و تآكل ثقتهم في قدرة الأجهزة الأمنية و الشرطة الفلسطينية على المحافظة على القانون و النظام. إن السلطة الفلسطينية و إسرائيل، كونها القوة المحتلة، مسؤولة عن حماية المواطنين الفلسطينيين من عمليات العنف الداخلي و انتهاكات حقوق الإنسان.

عملية الهدم

شهد شهر كانون الثاني ارتفاعا في عدد المنازل المهدامة، خصوصا في مدينتي بيت لحم و القدس. من ضمن المباني البالغ عددها 19 و التي تم تدميرها خلال هذا الشهر، 14 منها كانت عبارة عن منازل. و يقارن هذا العدد مع مجموع البيوت (54) التي تم هدمها في الضفة الغربية و القدس الشرقية خلال عام 2006. (راجع التركيز الإقليمي على صفحة 3).

القيود على حرية الحركة

في شهر كانون الثاني، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي يهودا أئمرت أن حرية الحركة في الضفة الغربية قد يتم تخفيفها، و لكن كان هناك تطور غير ملحوظ لذلك، حيث أصبحت حرية الحركة في الضفة الغربية أكثر صعوبة من العام الماضي.

في شهر كانون الثاني، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن تطبيق قيود جديدة على غير المواطنين و لكنها في قيد التنفيذ و هناك علامة استفهام على قانونيتها. القيد الأول عبارة عن أمر يمنع سفر الفلسطينيين القائمين في الضفة الغربية في مركبات مسجلة في إسرائيل. و سيتم إعفاء موظفي الأمم المتحدة و الفلسطينيين الحاملين بطاقت عمل في المنظمات الإنسانية المسجلة في الحكومة الإسرائيلية من هذا الأمر. القيد الثاني يتطلب من غير المواطنين

الحصول على تأشيرة دخول قبل السفر إلى الضفة الغربية، الأمر الذي سيزيد الصعوبة على غير المواطنين من حيث الدخول إلى الضفة الغربية. غير أن الجيش الإسرائيلي صرح عن إمكانية مفاوضة الحصول على التأشيرات من بيت إيل (المكتب الإسرائيلي المركزي للتنسيق بين المناطق في الضفة الغربية).

الأزمة المالية لدى السلطة الفلسطينية

في شهر كانون الثاني، عملت إسرائيل على تحويل مبلغ بقيمة \$136 مليون دولار أمريكي (من مبلغ \$600 مليون دولار أمريكي) من عوائد المقاصة الفلسطينية التي حجزتها إلى مكتب الرئيس الفلسطيني. و كانت هذه أول دفعة قامت إسرائيل بتحويلها منذ انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في شهر كانون الثاني 2006. تم دفع مبلغ قيمته حوالي \$36 مليون دولار أمريكي لتسديد فواتير المستشفيات في القدس، و تسديد رواتب موظفي السلطة الفلسطينية و الديون المتراكمة على القطاع الخاص.

نهاية الإضراب

عاد موظفو السلطة الفلسطينية إلى أشغالهم بتاريخ 14 كانون الثاني بعد إضراب مفتوح بدأ بتاريخ 2 أيلول 2006 الذي تم احتجاجا على عدم إمكانية حكومة السلطة الفلسطينية الجديدة على دفع رواتب كاملة لموظفيها منذ شهر آذار 2006. تم رفع الإضراب بعد توقيع اتفاقية بين اتحاد موظفي القطاع العام و السلطة الفلسطينية، و بذلك باشرت مؤسسات السلطة الفلسطينية أعمالها بما في ذلك المدارس و المستشفيات، مما خفف على الفلسطينيين طائلة تكاليف خدمات الصحة المقدمة من القطاع الخاص و عودة الأطفال إلى مدارسهم. مع ذلك، قد تكون هناك احتمالية لتنفيذ الإضراب من جديد نتيجة للوضع المالي الغير مستقر في السلطة الفلسطينية.

لمحة عن السكان الفلسطينيين

تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 26 كانون الأول 2006

يبلغ عدد الفلسطينيين 10.1 مليون نسمة:

- يعيش 3.95 مليون منهم في المناطق الفلسطينية المحتلة بالإضافة إلى القدس الشرقية (39.2%).
- يعيش 1.1 مليون منهم في إسرائيل (11.2%).
- يعيش 2.8 مليون منهم في الأردن (27.7%).
- يعيش 1.6 مليون منهم في الدول العربية الأخرى (16.2%).
- و يعيش 0.57 مليون منهم في الدول الأخرى (5.7%).

التوزيع الجغرافي:

- يعيش 2.5 مليون فلسطيني في الضفة الغربية و القدس الشرقية (63%).
- يعيش 1.5 مليون منهم في قطاع غزة (37%).

التوزيع حسب الفئات العمرية:

- نسبة 45.7% من عدد السكان في المناطق الفلسطينية المحتلة من دون سن 15.
- نسبة 52.3% من السكان من دون سن 18.
- 3% من السكان فوق سن 65.

المعلومات الديموغرافية:

- المعدل الإسترابي للمواليد: 36.7 لكل 1000 نسمة.
- المعدل الإسترابي للوفيات: 3.9 لكل 1000 نسمة.
- نسبة المواليد (2003): 4.6 مولود لكل امرأة.
- متوسط العمر المتوقع: 71.7 عام للذكور و 73.0 عام للإناث.

تقوم منظمات الأمم المتحدة، و المنظمات غير الحكومية و المنظمات الأخرى التالية بتوفير معلومات للمرصد الإنساني: صندوق الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، منظمة الأغذية و الزراعة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، أوكسفام (المملكة المتحدة)، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، بديل، مؤسسة حماية الأطفال (المملكة المتحدة) مؤسسة الحق و فريق الآلية الدولية المؤقتة.

لمحة عامة - التركيز الإقليمي

الضفة الغربية و القدس الشرقية

عمليات الهدم:

كان هناك ارتفاع في عدد أوامر هدم المنازل التي أصدرها الجيش الإسرائيلي في محافظات بيت لحم و القدس. في بيت لحم، تلقى سكان واد رحال القائمين بالقرب من الطريق المؤدي إلى الجدار الفاصل أربعة عمليات هدم تمت بتاريخ 31 كانون الثاني و 1 شباط. كما تلقى سكان جبل الديك في منطقة بيت ساحور ستة أوامر هدم و خمسة أوامر إضافية لوقف عملية البناء. في القدس الشرقية، يستمر عدد أوامر الهدم في الارتفاع. بتاريخ 30 كانون الثاني، تم هدم خمسة منازل في الطور و العيزرية و بيت حنينا مما أدى إلى تشرد 45 شخص في آن واحد. خلال شهر كانون الثاني، خسر 64 شخصا منازلهم نتيجة لإجراءات بلدية القدس العقابية تجاه الفلسطينيين الذين ينفذون عمليات البناء بدون تصاريح لذلك. من الصعب جدا على الفلسطينيين أن يتلقوا تصاريح للبناء حتى إن لو كانوا يملكون الأرض بالكامل.

تؤدي عمليات هدم المنازل و مصادرة الأراضي من قبل السلطات الإسرائيلية لغرض بناء الجدار الفاصل و البنية التحتية التابعة له و المستوطنات و الطرق المؤدية له إلى خلق جيل جديد من الأشخاص المشردين داخليا، و التأثير الأكبر هو على الفلسطينيين القائمين بالقرب من الجدار الفاصل. مثلا على ذلك، في القدس الشرقية، 17% من الفلسطينيين الذين اضطروا للتشرد منذ عام 2002 فعلوا ذلك نتيجة للجدار الفاصل و البنية التحتية التابعة له. بينما في المناطق التي أعلنت إسرائيل عن إغلاقها، و الواقعة بين الجدار الفاصل و الخط الأخضر، صرح 20% من الأشخاص أنه تم إجبار أصحاب المنازل على الخروج من بيوتهم. أيضا تواجه العديد من المجتمعات تشردا بارزا نتيجة للأوامر العسكرية التي تعلن عن بعض المناطق بأنها "مناطق مغلقة"، و خصوصا المجتمعات البدوية في غور الأردن و تلك القائمة بالقرب من مستوطنة معالي أدوميم.

تحديث حول وسائل الإغلاق التي تقيد حرية حركة الفلسطينيين:

تم تنفيذ الإعلان الصادر عن مكتب الارتباط الإسرائيلي حول إغلاق حاجز عورته التجاري القائم على نظام back-to-back والواقع جنوب مدينة نابلس لمرور الشاحنات الإسرائيلية، و لم تعد إمكانية نقل البضائع من و إلى نابلس ممكنة و تم نقل نظام back-to-back إلى حاجز الطيبة (طولكرم) العسكري. و سيضطر التجار الفلسطينيون إلى استخدام طريق بديل للوصول إلى حاجز الطيبة العسكري ليتمكنوا من إجراء عملية التصدير و التوريد من و إلى إسرائيل. و وفقا لاتحاد سائقي الشاحنات في نابلس، ستعمل الطريق الجديدة على حاجز الطيبة العسكري على رفع تكلفة النقل بنسبة 25%-30% لأن الشاحنات الفلسطينية ستواجه تعويقات أطول بين الطيبة و نابلس بينما تمارس التفاوض على ثلاثة حواجز عسكرية على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي حاجز الطيبة العسكري إلى تأخير أطول مما كان على حاجز عورته للشاحنات الفلسطينية لأن حاجز الطيبة لا يخدم نابلس فحسب، بل أيضا قلقيلية و طولكرم و سلفيت.

بقي حاجز الطريق الإسمنتي الواقع على طريق رقم 317 و طريق رقم 60 جنوب محافظة الخليل منصوبا بالرغم من الأمر الصادر عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية الذي أقر بإلغائه خلال ستة شهور. إن هذا الحاجز يشكل عائق على الرعاة الفلسطينيين من حيث رعي مواشهم و على المزارعين من حيث حث أراضيهم لتجهيزها لفصل الربيع. و يقوم الجيش الإسرائيلي باستخدام الحواجز الاسمنتية لتثبيد عمليات الإغلاق على طريق رقم 60. و هذا الأمر يرفع نسبة المخاوف إذ ما تم إلغاء هذا الحاجز و استخدام توابعه لفرض إغلاقات أخرى.

قطاع غزة

أدت شهور فصل الشتاء إلى زيادة الطلب على الكهرباء. فقد انقطع التيار الكهربائي بشكل دائم استمر بين ساعتين و 36 ساعة في شمال قطاع غزة و جزء من مدينة غزة منذ آخر شهر كانون الأول 2006. إن غياب التيار الكهربائي يقلل من توفر المياه في الشقق السكنية العالية في مدينة غزة حيث هناك حاجة لمضخات كهربائية لتوزيع المياه في المباني.

إن ظاهرة انقطاع التيار الكهربائي خلال فصل الشتاء و التي لم يسبق لها مثيل جاءت تلو عملية تفجير محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة بتاريخ 28 حزيران 2006 من قبل القوات الجوية الإسرائيلية. و بالرغم من توفير

مولدات كهربائية بديلة في قطاع غزة من مصر في شهر تشرين الثاني 2006، تبقى السعة الحالية على انخفاض بنسبة 30% مما كانت عليه قبل عملية التفجير.

دراسة حالة: العقبة

إن قرية العقبة الواقعة في غور الأردن تواجه تهديد الهدم إذ أنها، كباقي المناطق في غور الأردن، تقع في منطقة عسكرية إسرائيلية معلنة. و قد تلقى سكان هذه القرية أمرين جديدين بهدم منزل و بركة ري بتاريخ 10 كانون الثاني مما أدى إلى ارتفاع عدد المياني المهتدة بالهدم إلى 21 مبنى من مجموع 35 مبنى في القرية. بين عام 1967 و 2003، كانت القرية واقعة في داخل قاعدة تدريب تابعة للجيش الإسرائيلي، و قد جرح 50 من سكانها من جراء نيران الجيش الإسرائيلي و المعدات الحربية الغير متفجرة خلال نشاطات الجيش الإسرائيلي في داخل و حول القرية.

إن معظم أوامر الهدم بانتظار جلسات المحكمة و إن تم الموافقة على عملية الهدم سيتم إجبار السكان على التنقل بالكامل أو العيش في الخيم. و لن يتوفر في هذه القرية أية عيادة أو جامع أو حضانة مما سيؤثر على القرية و المجتمعات المجاورة لها التي تعتمد على هذه الخدمات.

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الثاني 2007.

حماية المواطنين

"الحماية هي عملية تهدف للحصول على احترام تام لحقوق الأفراد طبقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان و قانون الإنسانية الدولي و قانون اللاجئين".

الحماية

في شهر كانون الثاني 2007، كان هناك انخفاض طفيفا في عدد القتلى الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم من جراء العراك المستمر مع إسرائيل مقارنة بشهر كانون الأول 2006. و هذا الانخفاض يمثل انخفاضا ملحوظا منذ إطلاق عملية الأمطار الصيفية في شهر حزيران 2006. و لكن خلال شهر كانون الثاني، ارتفع عدد الإصابات الفلسطينية إلى 104 جريح، 89 منهم من الضفة الغربية، مقارنة مع شهر كانون الأول الذي شهد 73 جريح.

خلال شهر كانون الثاني كان عدد الإصابات في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة. و إن المداومة التي أجرتها وحدة إسرائيلية متخفية في رام الله بتاريخ 4 كانون الثاني و المصحوبة بموكب من المركبات المسلحة و الجرافات التابعة للجيش الإسرائيلي لتنفيذ حملة تفتيش و اعتقال لفلسطيني مطلوب أدت إلى مقتل 4 فلسطينيين و جرح 19 منهم. في شهر كانون الثاني، لقي 3 مواطنين إسرائيليين مصرعهم و جرح آخر من جراء عملية فلسطينية انتحارية في مدينة إيلات الواقعة في جنوب إسرائيل.

حملات التفتيش و الاعتقال

خلال شهر كانون الثاني، انخفض عدد حملات التفتيش و الاعتقال التي نفذها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية بنسبة 29% مقارنة مع شهر كانون الأول، و لكن بقي هذا العدد في معدله لعام 2006. تم تنفيذ معظم العمليات في محافظات بيت لحم و الخليل و نابلس و رام الله. خلال شهر كانون الثاني تم تسجيل 431 حملة تفتيش و اعتقال نفذ معظمها في الضفة الغربية، و تم من خلالها إما اعتقال أو حجز 494 فلسطيني، 483 منهم من الضفة الغربية.

إدارة الحواجز من قبل شركات أمنية خاصة

هناك 5 حواجز عسكرية على الأقل واقعة في داخل الضفة الغربية بإدارة شركة أمنية خاصة تم تعيينها من قبل الوزارة. بينما يفرض على الحكومة الإسرائيلية حماية مواطنيها، يجب أن تتطابق إجراءاتها مع التزاماتها القانونية الدولية. و ارتفعت نسبة القلق بأن الإجراءات المتخذة تعني بأن الحواجز أصبحت الآن عبارة عن حدود مدنية بدل من جزء من النظام العسكري في داخل منطقة محتلة و قد تؤدي إلى الاستيلاء الفعلي على أراضي الضفة الغربية. إن هذين الحاجزين بالإضافة إلى بناء الجدار الفاصل تخلق الشكوك حول إمكانية إنشاء دولة فلسطينية تتمتع بتجاور إقليمي، في ما يتصل بذلك تضحية حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. إن القانون الدولي واضح من حيث أن الاحتلال العسكري مؤقت و أن الوضع النهائي لأي منطقة محتلة يمكن تحديده فقط من خلال مفاوضات بين الأطراف المعنية. إضافة إلى ذلك، الاستيلاء على أي منطقة بالقوة أمرا محظورا.

إن عملية توظيف شركات أمنية خاصة في المناطق الواقعة تحت السيطرة الفعالة للدول لا تحل من واجب هذه الدول في تنفيذ مسؤولياتها القانونية. و في سياق الاحتلال، تكون الدول، بالإضافة إلى إسرائيل، مقيدة بالتأكيد أن أي وكلاء يتم التعاقد معهم على تنفيذ وظائف معينة يجب أن يحترموا القوانين المتبعة و التي ينص عليها القانون الإنساني الدولي في جميع الأحيان، خصوصا تلك القوانين التابعة لمعاملة المواطنين و حق وصول المنظمات الإنسانية. و بصرف النظر عن أي مسؤولية للفرد قد يتم استهدافها لمؤتمر جينيف الرابع، تبقى دولة إسرائيل مسؤولة عن انتهاك القانون الإنساني الدولي من قبل الشركات الخاصة التي تقوم بإدارة الحواجز في المناطق الفلسطينية المحتلة. و يضم هذا الالتزام إعطاء التعليمات للشركات الأمنية الخاصة و موظفيها حول واجباتها و حقوقها و إنشاء آليات فعالة لتجنب الحصانة و تأمين مسؤولية انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

المسؤولية - نظام الأمم المتحدة الخاص بتسجيل الأضرار

بتاريخ 15 كانون الأول 2006، قام المجلس العام للأمم المتحدة بالتصويت من بين أغلبية كبيرة لتبني قرار "لإنشاء نظام أمم متحدة خاص بتسجيل الأضرار الناتجة عن بناء الجدار الفاصل في المناطق الفلسطينية المحتلة"، و تحديد شرعية الجدار و هيكلية و عملياته. قامت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية و الدولية بالتعبير عن قلقها بأن النظام الخاص بتسجيل الأضرار - كما تم تبنيه - يسمح فقط للتسجيل النظامي لشكاوي الأضرار الفردية و ليس لتقييم موضوعي للأضرار الناتجة عن بناء الجدار الفاصل، التي تنتبأ التعويضات بناء على الرأي الاستشاري

لمحكمة العدل الدولية. كما صرحت هذه المنظمات أن هذا النظام يغفل شكاوي الأضرار الجماعية و الأضرار غير المادية، و أن موقع النظام المقترح في فينا بعيدا عن موقع الجدار الفاصل يدل على نقص في التواجد الميداني، و طلبت أن لا يحل هذا النظام محل جهود الأمم المتحدة لفرض الالتزامات القانونية على إسرائيل و أن هناك شفافية في عملية اختيار أعضاء مجلس الإدارة.

حماية الطفل

في شهر كانون الثاني، لقي 14 طفل فلسطيني مصرعهم، و كان 10 منهم من جراء العنف الفلسطيني الداخلي و 4 منهم خلال الصراع مع إسرائيل (3 في الضفة الغربية و 1 في قطاع غزة). إن عدد الأطفال الذين قتلوا نتيجة للصراع الداخلي مستمر في الارتفاع: فقد تضاعف بين شهري كانون الأول 2006 و كانون الثاني 2007 و وصل إلى أعلى معدله منذ بداية عام 2006. و جميع الأطفال الذين قتلوا من جراء العنف بين الفصائل من قطاع غزة. لم يتم التقرير عن أية إصابات لأطفال فلسطينيين من جراء الصراع الغير مباشر مع إسرائيل و لم يكن هناك أية إصابات لأطفال إسرائيليين.

بقي عدد الأطفال الفلسطينيين المعتقلين في إسرائيل مستقرا على 382 طفلا، و لكن هذا العدد يتجاوز المعدل لعامي 2005 و 2006.

العنف و الممتلكات الخاصة

العنف

في شهر كانون الثاني، اشترك المستوطنون الإسرائيليون في 10 حوادث، 7 منها استهدفت الفلسطينيين و 2 منها استهدفت المستوطنين في عمليات رجم المركبات بالحجارة، و في إحدى الحوادث قام المستوطنين بمنع دخول مجموعة من النشطاء الدوليين. من الحوادث التي استهدفت الفلسطينيين: 2 منها تم فيها الهجوم على الفلسطينيين و جرحهم، 3 منها تم فيها تخريب أراضي أو ممتلكات فلسطينية، و 2 منها تم فيها منع دخول الفلسطينيين. في أغلب الأحيان تمت هذه الحوادث في الخليل (5) و نابلس (4) و قلقيلية (1).

في قطاع غزة و خلال شهر كانون الثاني، تم إطلاق 46 صاروخ مصنوع يدويا نحو إسرائيل و تم تنفيذ غارة جوية إسرائيلية بعد العملية الانتحارية في إيلات.

حوادث التأخير

في أوائل شهر كانون الثاني، كان هناك تغيير هام في الحركة على نقاط المعابر و تم فتح معبر رفح تقريبا نصف الساعات المحددة لذلك. و لكن خلال أيام الشهر المتبقية، فشل المعبر في العمل باستمرار و كانت ساعات فتحه مقيدة و غير منتظمة.

كان معبر رفح مفتوحا للقادمين و المغادرين بين 4 و 8 كانون الثاني لتمكين الحجاج من قصد احتفالات الحج في مكة. و منذ 8 كانون الثاني فشل فتح المعبر للمغادرين و تم فتحه للقادمين خلال 3 أيام (9 و 22 و 23 كانون الثاني) و تمكن 2911 مسافر من الدخول إلى قطاع غزة.

تعرض معبر رفح إلى ساعات فتح تعسفية منذ 25 حزيران 2006، حيث لم يستطيع آلاف الطلاب و التجار و المرضى و العائلات في قطاع غزة من السفر إلى الخارج لمدة 7 أشهر.

خلال شهر كانون الثاني، استمر معبر كارني عمله بنصف الساعات المحددة لفتحه، و بذلك بقيت كمية السلع المصدرة بنسبة 12% من الهدف الذي حددته اتفاقية المرور و التنقل. إن هدف اتفاقية المرور و التنقل لعدد الشاحنات التي تنقل السلع التي يتم تصديرها من خلال معبر كارني كان بمعدل 400 في اليوم بحلول نهاية عام 2006. و منذ 23 كانون الثاني، وصل المعدل إلى 42 شاحنة يوميا، أي بنسبة 11% من هدف اتفاقية المرور و التنقل.

كان عمل معبر إيريز لا بأس به بالنسبة للتجار الكبار الحائزين على تصاريح، و لكن بقي المعبر مغلقا في وجه العمال الفلسطينيين. في الفترة ما بين 10 و 23 كانون الثاني، كان معدل التجار الذين عبروا معبر إيريز يوميا يساوي 253، بينما كان هذا العدد 168 تاجر يوميا خلال الفترة التي سبقتها (27 كانون الأول إلى 9 كانون الثاني).

في بداية شهر كانون الثاني، لجأ الجيش الإسرائيلي إلى استخدام أكثر مرونة لنظام الإغلاق الحالي و لوحظ وجود حالات منفصلة لعملية الحركة المسهلة من خلال الحواجز العسكرية الموسعة: تم فتح بيسان لعملية تصدير السلع الفلسطينية من غور الأردن، انخفضت خطوط الانتظار في زعترة و عنبطة و عطارة في معظم الأيام، و تحولت إلى حاجز عسكري جزئي و أصبحت عملية المرور إلى القدس الشرقية من خلال حزمة و زعايم لحالات محدودة (الفرق الطبية، المرضى ذوي الحالات الحرجة، المعلمين، حاملي بطاقات جمعية رجال الأعمال - و هذه الحالات قابلة للحصول على تصاريح إضافية).

الحالات الاجتماعية الاقتصادية

"لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة."

في مخيمات اللاجئين الواقعة في وسط الضفة الغربية، يتواجد الرجال الشباب بأعداد كبيرة خلال عمليات توزيع الغذاء لجمع حصصهم من المؤن. و لم تكن هذه الظاهرة موجودة في الماضي عندما كان العديد من الفلسطينيين القائمين في المخيمات يشتغلون كعمال في إسرائيل.

في المناطق الريفية الواقعة في جنوب الضفة الغربية، يلجأ الرجال الذين خسروا وظائفهم في إسرائيل نتيجة لبناء الجدار الفاصل إلى الحصول على أشغال كعمال في المناطق البدوية براتب أقل من 1000 شيقل في الشهر.

أكثر من 500 عائلة قائمة في قرية جليون في شمال شرق مدينة جنين خسرت مصادر دخلها نتيجة لبناء الجدار الفاصل. و تم مصادرة حوالي 200 دونم من الأراضي الزراعية و بساتين الزيتون، و هذه الأراضي و البساتين تمكن سكان القرية من الوصول إليها فقط خلال موسم الحصاد. بالإضافة إلى ذلك، اضطرت سكان القرية إلى تقليل مواشيهم من 5000 إلى 2500 نتيجة لمصادرة 1500 دونم من المراعي.

في قرية هابل، الواقعة جنوب قلقيلية، حوالي 70% من العائلات خسرت مصدر دخلها المنتظم نتيجة لبناء الجدار الفاصل. و خسرت حوالي 400 عائلة حق دخولها إلى 5500 دونم من الأراضي الصالحة للزراعة التي تقع الآن غرب الجدار الفاصل و لا يمكن الدخول إليها. و بإنهاء عملية بناء الجدار تم الاستيلاء على بئر مائي كان يعمل على ري 3000 دونم من الأراضي الزراعية، مما أدى إلى التأثير على المنتج الزراعي في هذه الأراضي. إضافة إلى ذلك، لا يتمكن العديد من سكان القرية الذين كانوا يعملون في إسرائيل من الحصول على تصاريح عمل، و هؤلاء الذين ينجحون في الحصول عليها يضطرون للعيش بعيدا عن عائلاتهم لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر.

في قرية كرزة في الخليل، صرحت بعض العائلات عن اضطرارها لبيع أراضيها لأشخاص من الخليل أو بيت لحم لكي تتمكن من تغطية مصاريفها اليومية.

في مخيمات اللاجئين، أصبح الأطفال بين سن 10 إلى 14 عام مسؤولين عن جلب الغذاء التي توزعه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين إلى عائلاتهم. يتم نقل الطحين و المواد الغذائية الأخرى في ممرات المخيم بمبلغ 5-10 شيقل، بناء على المسافة. في المناطق الريفية الواقعة في جنوب الضفة الغربية، يقوم الأطفال بجمع الأدوات المعدنية من النفايات و بيعها بمبلغ 1 أو 2 شيقل لشراء الحلوى.

في وسط و شمال الضفة الغربية، يقوم الأهالي بجبر أولادهم على العمل بعد دوام المدرسة في بيع العلكة أو المحارم أو لاصقات الجروح. و صرح الاخصائيون الاجتماعيون العاملين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين أن إسهام الأطفال في دخل الأسرة أصبح أمرا في غاية الأهمية، و أصبح هذا الأمر يشكل خطرا كبيرا لأن الأطفال يتركون مدارسهم.

دراسة حالة

في مخيم قلقيلية، قام أبا عاطل عن العمل بإجبار أولاده على العمل بعد دوام مدرستهم بعبور حاجز قلندية لممارسة عملية البيع على الإشارات الضوئية الواقعة في التلة الفرنسية أو في النبي يعقوب. و لا يتجرأ هؤلاء الأطفال العودة إلى منازلهم قبل بيع مخزونهم. نتيجة لذلك، اضطرت ابنتين لهذا الأب إلى ترك مدارسهم و الابن الآخر رفض ذلك و تم طرده من المنزل لمدة أسبوع إلى حين أن وافق على العودة إلى ممارسة العمل.

مسح لقوة العمل أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الربع الثالث من عام 2006

ارتفعت نسبة الاعتماد على التوظيف في السلطة الفلسطينية: 150.612 موظف في المناطق الفلسطينية المحتلة.

تتمثل في ما يلي:

- 22.7% من الموظفين من المناطق الفلسطينية المحتلة.
- 15.5% من الموظفين من الضفة الغربية.
- 44% من الموظفين من قطاع غزة.
- 8.4% من قوة العمل في المناطق الفلسطينية المحتلة من قطاع غزة.

خلال العام الماضي، ارتفعت نسبة الفقر بين موظفي السلطة الفلسطينية. وفقا لمسح أجرته جامعة جنيف حول توقعات عامة الشعب، ارتفعت نسبة البطالة بين موظفي السلطة الفلسطينية من 37% في تموز 2005 إلى 46% في أيار 2006.

الصحة

"الصحة لا تنحصر في غياب المرض أو العجز بل هي عبارة عن رفاه جسدي و نفسي و اجتماعي تام."

خلال الأيام التي اشتد فيها الصراع الداخلي، قامت عيادتان احدهما في قطاع غزة - في منطقة الشجاعية - و الأخرى في مخيم جباليا، بتعليق جميع خدماتها ليوم واحد نتيجة لغياب الأمن الناتج عن تبادل إطلاق النار.

تم التقرير عن انخفاض ثابت في عدد الاستشارات التي تمت خلال أسوأ أيام العنف الداخلي في منطقة غزة، خصوصا في عيادة الزيتون في منطقة الزيتون و عيادة فلاح في تل هوا و عيادة قبا في الشجاعية و عيادة السلام في صبرا، حيث كان الوضع متأزما للغاية و لم يتمكن الأشخاص من الوصول إلى هذه العيادات. باستثناء محافظة غزة، صرح موظفي الصحة عن عدم وجود أي تغيير في عدد الاستشارات خلال فترة العنف الداخلي. لكن العدد الإجمالي للاستشارات في قطاع غزة خلال شهر كانون الثاني كان أقل منه في الشهر نفسه من عام 2006، و السبب في ذلك قد يعود إلى انعدام توفر الأدوية في الدوائر التابعة لوزارة الصحة.

كان حضور الموظفين مستقر بالرغم من المشاكل الأمنية. و الموظفون الذين لم يكن باستطاعتهم الوصول إلى أشغالهم في محافظة غزة تم تعيينهم في عيادات قريبة من منازلهم.

تم التقرير عن انقطاع التيار الكهربائي في جميع أنحاء قطاع غزة باستثناء رفح. و تم حل هذه المشكلة من خلال استخدام المولدات الكهربائية و الوقود الموجودة في معظم العيادات باستثناء عيادة أبو شبك الواقعة في شمال غزة في المنطقة المتوسطة حيث كان مستوى الوقود للمولدات الكهربائية صفرا لمدة أسبوع و أسبوعين على التوالي.

في عيادة دير البلح الواقعة في المنطقة المتوسطة، تم تعليق المياه لمدة أربعة أيام على التوالي، بينما لم تصرح أي من العيادات الأخرى عن أي انقطاع للمياه.

قامت وزارة الصحة بتوزيع جزء من مخزون الأدوية و المعدات على جميع المناطق في قطاع غزة.

خلال شهر كانون الثاني، كان توافر الخدمات و حضور الموظفين كان عاديًا في جميع المستشفيات التي خضعت للمسح في الضفة الغربية، و لم يتم الإعلان عن أية مشاكل معينة.

لا يزال النقص في توفر الأدوية في مثابة تحدي للمستشفيات القائمة في الضفة الغربية. و صرحت 60% من المستشفيات عن استلام جزء من مخزون الأدوية. و صرح مستشفى الدكتور خليل سليمان في جنين و مستشفى سلفيت للحالات الطارئة في سلفيت عن انعدام 30 و 1 من كمية توفر أنواع الدواء على التوالي.

صرحت 8 من 10 مستشفيات التي خضعت للمسح في الضفة الغربية عن مواجهة مشكلة المعدات المعطلة. و صرحت 4 مستشفيات أن الأجهزة نفسها معطلة لمدة تفوق الشهر.

هناك 7 من 10 مستشفيات التي خضعت للمسح في الضفة الغربية هي بحاجة لاختصاصيين طبيين: مستشفى الدكتور خليل سليمان في جنين، مستشفى سلفيت للحالات الطارئة في سلفيت، المستشفى الوطني في نابلس، مستشفى رام الله الحكومي في رام الله، مستشفى أريحا الحكومي في أريحا، مستشفى بيت جالا الحكومي في بيت جالا، و مستشفى أبو الحسن القاسم في يطا.

تأمين الغذاء و الزراعة

"يتوافر الأمن الغذائي عندما يحصل جميع الناس، في جميع الأوقات، على ما يكفي من أغذية آمنة و مغذية لتلبية احتياجاتهم التغذوية اللازمة لممارسة حياة ملؤها النشاط و الصحة".

تأمين الغذاء

تتوفر جميع المواد الغذائية في الأسواق باستثناء الحليب الجاف: وكالة نيدو في قطاع غزة. لكن مخزون الغذاء يغطي 16 يوما من السكر كحد أدنى و 26 يوما من طحين القمح كحد أقصى. و يشير مسح السوق إلى أن سعر طحين القمح بقي مستقرا في قطاع غزة و ارتفع في الضفة الغربية بنسبة 1.4% مقارنة مع الشهر الماضي الذي كان نتيجة لارتفاع سعر القمح في الأسواق الدولية. ارتفع سعر زيت الزيتون في الضفة الغربية بنسبة 16.6% و في قطاع غزة بنسبة 3.5%. و ارتفعت جميع أسعار السلع الغذائية الأساسية الأخرى في الضفة الغربية و سجل سعر السكر المكرر انخفاضا طفيفا. و جميع أسعار السلع الغذائية الأخرى في قطاع غزة سجلت ارتفاعا طفيفا.

بين مسح مراقبة الأسواق الذي أجراه برنامج الغذاء العالمي في قطاع غزة ارتفاعا في سعر الحبوب بنسبة 20% و ارتفاعا في سعر الزيت النباتي بنسبة 5.7% نتيجة للأسعار المرتفعة في الأسواق الدولية خلال الفترة الأخيرة. انخفض سعر الخضار لأسباب موسمية و بقي سعر الدجاج مستقرا على 1.78 دولار أمريكي للكغم، بينما ارتفع سعر الأسماك إلى 7.6 دولار أمريكي للكغم.

أدت عملية تعليق رواتب موظفي السلطة الفلسطينية إلى التأثير على الوضع الاقتصادي و انخفاض بيع السلع الأساسية بنسبة 40% في المناطق الحضرية و الريفية. يقوم الأشخاص بشراء الغذاء بكميات أقل وأصبح اعتمادهم فقط على المواد الأساسية، و ارتفع نسبة الأشخاص الذين يشترون المواد الغذائية بالدين (مقارنة مع شهري تشرين الثاني و كانون الأول).

المعلومات حول واردات المواد الغذائية لشهر كانون الثاني من معبر كارني لا تتضمن الواردات لتاريخ 28 و 31 من هذا الشهر و ذلك لعدم توفر المعلومات حولها. نتيجة للتقلب و انعدام الأمن في قطاع غزة، كان مجموع الواردات للمواد الغذائية لشهر كانون الثاني أقل مقارنة مع شهر كانون الأول بالإضافة إلى وجود انخفاضات حادة في الحبوب (طحين القمح و الأرز) و السكر.

في شهر كانون الثاني 2007، تم صيد 46 طن من الأسماك مقارنة مع 44 طن في نفس الشهر من العام السابق.

الزراعة

خلال شهر كانون الثاني 2007، كان هناك تحسنا ملحوظا في تجارة المحاصيل الزراعية من و إلى قطاع غزة. فقد تضاعفت الواردات لتصل إلى 43276 طن و ارتفعت الصادرات بثلاثة أضعاف لتصل إلى 14192 طن منذ شهر كانون الأول 2006. جاء الارتفاع في الصادرات نتيجة لبيع الحمضيات إلى الأردن و الخضروات للدول الأخرى بالإضافة إلى ارتفاع في الصادرات إلى إسرائيل، خصوصا الخضروات و الفراولة. تزامن هذا بارتفاع في واردات الحمضيات من إسرائيل و الزيتون و زيت الزيتون من الضفة الغربية.

خلال شهر كانون الثاني 2007، تم تجميد 130 دونم من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية بعد أن تم مصادرة 110 دونم منها و تبسيط 20 دونم منها. كانت المناطق الأكثر تأثرا من جراء هذا التجميد هي محافظات قلقيلية و طولكرم حيث تم تبسيط 100 دونم من أراضيها و بالتالي خسارة 20 عائلة لمصدر دخلها الأساسي (معدل عدد أفراد كل أسرة يساوي 7). تم أيضا مصادرة 20 دونم من الأراضي التابعة لخمسة عائلات في محافظات رام الله و سلفيت. في قطاع غزة، لم يتم التبليغ عن أية أراضي زراعية تم مصادرتها أو تبسيطها.

التعليم

- حاليا، قامت الحكومة بالموافقة على الاستمرار في دفع الرواتب الشهرية لجميع موظفيها و لكنها لم تسدد بعد باقي رواتب عام 2006. نتيجة لذلك، هناك تخوف من عودة المعلمين إلى ممارسة الإضراب.
- قام الإضراب المصحوب بالأزمة المالية التي تواجهها الحكومة، بالحط من معنويات و أمل تأمين الأشغال بين الموظفين الحكوميين و أدى إلى استقالة موظفين يتمتعون بقدرات عالية و رفع عدد الموظفين الحكوميين (خصوصا المعلمين) الذين يسعون لإيجاد عمل في القطاع الخاص.
- ذكرت وزارة التربية و التعليم العالي عن استحالة توفير المواد التعليمية الكافية (الكتب) للفصل الدراسي المقبل لجميع الطلاب. و تحاول وزارة التربية و التعليم العالي أن تقدم مناقشة للدول الممولة المعنية و لكن النقص في الكتب التعليمية قد يشكل خطرا على العملية التعليمية للفصل القادم الذي سيبدأ بتاريخ 10 شباط 2007.
- و لتعبئة الفراغ الذي خلقه الإضراب في العام الماضي، قام صندوق الأمم المتحدة للطفولة و مؤسسة تامر(مؤسسة محلية غير حكومية) بتنفيذ نشاط تعليمي لعدد 2000 طفل قائمين في المناطق الأقل حظا و التي تعاني من معوقات الوصول في طولكرم، حيث تعرض الأطفال إلى تعلم الخبرات و النشاطات الترفيهية مثل اللعب و الرسم و المسرح و القراءة و الكتابة و الرحلات الترفيهية. و تلقت هذه النشاطات دعما كبيرا من المجتمعات المحلية و الأهالي، و ساهمت في تنفيس الضغط لدى الأطفال و منحهم الفرصة للتفاعل في نشاط منظم.

المصادر و الأساس المنطقي

يتصف الوضع الإنساني في المناطق الفلسطينية المحتلة بالتفاعل المعقد الراجع لغياب الحماية للمواطنين و المتجسد في الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان و العنف المتصاعد، و انعدام إمكانية الوصول التي قيدت حركة الأشخاص و السلع في داخل و من و إلى المناطق الفلسطينية المحتلة، و الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية التي يعود سببها إلى انتخاب حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني في شهر كانون الثاني 2006.

منذ عام 2002، يعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على مراقبة و تقرير ظواهر الوصول و حماية المواطنين بشكل شهري. بالإضافة إلى ذلك، نتيجة لتدهور الوضع الإنساني منذ شهر كانون الثاني 2006، قررت وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية المشاركة في الإلتماس الطارئ لعام 2006، على إصدار تقرير شهري - من شهر أيار و ما بعد - لمراقبة التطورات وفقاً لمؤشرات إنسانية أساسية في القطاعات التالية: الصحة، حماية الطفل و الدعم النفسي، التعليم، تأمين الغذاء، الزراعة، المياه و الصحة، در الأشغال و المساعدات المالية. يقوم هذا التقرير أيضاً بمراقبة عملية تنفيذ التزامات برتيني.

يعمل عدد المرصد الإنساني الحالي على دمج المعلومات و التحاليل من هذين التقريرين، باستخدام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، و اتفاقية المرور و التنقل (20) كمقياس لمراقبة مؤشرات الوصول و الحماية. يعمل القانون الإنساني الدولي على إلزام الأطراف المشتركة في الصراع على تأكيد أمن المواطنين و تجنب استهداف الممتلكات العامة و الخاصة الغير مبنية على ضرورة عسكرية. و وفقاً لمؤتمر جينيف الرابع، تتحمل إسرائيل، كونها القوة المحتلة، مسؤولية رفاه الشعب الفلسطيني. خلال السنوات الأخيرة، قام الداعمون الدوليون و السلطة الفلسطينية بلعب هذا الدور. و الحكومة الإسرائيلية غير مجبرة على تحويل أموال ضريبة المبيعات و الضرائب و الجمارك التي تجمعها عن السلطة الفلسطينية، وفقاً لبروتوكول باريس (1994)، و التي تصل إلى حوالي \$60 مليون في الشهر أي حوالي 50% من مدخول السلطة الفلسطينية. قامت الحكومة الإسرائيلية بمصادرة هذه المبالغ منذ انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

يستخدم هذا العدد من المرصد الإنساني مجموعة من المؤشرات الإنسانية التي يمكن قياسها، الملاحظات الميدانية المتحقق منها و التقارير حول الوضع الاجتماعي الاقتصادي و الإنساني في المناطق الفلسطينية المحتلة لتحليل الوضع الإنساني. و بإمكان هذه الأساليب توفير وجهات نظر مختلفة حول الوضع. تبين المؤشرات الإنسانية تغيرات و اتجاهات بعيدة الأمد من شهر إلى آخر. تعمل التقارير على تزويد معلومات حول مواضيع محددة أو توفير نظرات أوسع على الوضع في المناطق الفلسطينية المحتلة.

تقوم مجموعات قطاع العمل و المنظمات التالية بالمساهمة في المرصد الإنساني:

المشاركون	مكتب القطاع	القطاع
مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة لتنمية شؤون المرأة، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجرائم، منظمة الصحة العالمية، بديل، منظمة حماية الأطفال (المملكة المتحدة) و مؤسسة الحق.	مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان	الحماية
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل الفلسطينيين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مؤسسة هايبينات التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي، مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية، ميرسي كور.	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين.	در الأشغال و المساعدات المالية
منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين.	منظمة الصحة العالمية	الصحة
صندوق الأمم المتحدة لتنمية شؤون المرأة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، منظمة حماية الأطفال (المملكة المتحدة)، و الغوث الطبي للفلسطينيين (المملكة المتحدة).	صندوق الأمم المتحدة للطفولة	الصحة الاجتماعية و الحماية ضد العنف
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، منظمة الصحة العالمية، مؤسسة هايبينات التابعة للأمم المتحدة، أوكسفام، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مكافحة الجوع (إسبانيا)، مؤسسة كير، المجلس التعاوني للسلام، السلطة الفلسطينية للمياه، مصلحة مياه بلديات الساحل، و دائرة مياه الضفة الغربية.	صندوق الأمم المتحدة للطفولة	المياه و الصحة
برنامج الأمم المتحدة الغذائي، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، منظمة الغذاء و الزراعة، جمعية المؤسسات الخيرية، كير، مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية،	برنامج الأمم المتحدة الغذائي	الغذاء

اللجنة الدولية لتنمية الأفراد، خدمات الغوث الكاثوليكية، المجموعة التطوعية لحماية المواطنين، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ميرسي كور، أوكسفام_المملكة المتحدة)		
مكافحة الجوع (إسبانيا)، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، المجلس التعاوني للسلام، أكاد، جمعية اللد الخيرية.	منظمة الأمم المتحدة للغذاء و الزراعة	الزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، صندوق الأمم المتحدة لتنمية شؤون المرأة، مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان.	صندوق الأمم المتحدة للطفولة	التعليم
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، دائرة الأمم المتحدة للسلامة و الأمن.	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	التنسيق و الأمن
فريق الآلية الدولية المؤقتة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، أيدا، لاكس، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، الخ		جهات و مساهمين آخرين

الملاحظات

لمحة عامة - الأمور الأساسية

1. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. "كان هناك 76 شهيد خلال الشهر الأول من 2007 نتيجة لانتشار اليقظة في مناطق السلطة الفلسطينية مقارنة مع 13 شهيد على أيدي القوات الإسرائيلية المحتلة." تقرير صحفي باللغة العربية، 5 شباط 2007.
2. مثال على ذلك: راجع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "هل نفتخر بهذا؟ قتل 10 فلسطينيين و طفلين و جرح 70 آخرين على الأقل في نزاعات دموية تدعو للعار بين حركتي حماس و فتح"، 27 كانون الثاني 2007.
3. تبين من خلال مسح أجري في شهر كانون الثاني 2007 أن نسبة 48% من الفلسطينيين يشعرون بأمان أقل منذ الانتخابات التي جرت في شهر كانون الثاني 2006، مقارنة بنسبة 44% في كانون الأول 2006. نسبة 26% من الفلسطينيين أبدوا قلقهم تجاه غياب الأمن لعائلاتهم، بينما أبدت نسبة 42% منهم قلقها تجاه صراع القوات الداخلية. راجع النشرة الشهرية لشركة الشرق الأدنى للإستشارات حول إدراك الفلسطينيين للأمور السياسية و الحالة الاقتصادية ، نشرة رقم 11، كانون الثاني 2007.
4. قامت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية و الدولية بإعلان قلقها تجاه استمرار السلطة الفلسطينية في عدم مقدرتها و عدم رغبتها في المحافظة على القانون و النظام، و نفذت القليل للتطرق إلى العنف المنفذ تجاه المواطنين و فشلت في العمل بجد لمنع و تحقيق و معاقبة أعمال العنف. راجع البيان الذي وقعته 10 منظمات فلسطينية بتاريخ 12 كانون الأول 2006 بعنوان "أخذ الإجراءات لضمان أمان الأفراد" الموجود على صفحة الشبكة الإلكترونية التالية:
www.euromedrights.net/pages/331/news/focus/2141.9. أيضا راجع منظمة مراقبة حقوق الإنسان: "الأراضي الفلسطينية المحتلة: يجب على الأحزاب وضع حد لتعريض المواطنين للخطر"، 6 تشرين الأول 2006.
5. أمر حول الشروط الأمنية (يهودا و السامرة) رقم 378، 1970-5730 - أمر حول حرية الحركة و السفر (القيود المفروضة على السفر في مركبات إسرائيلية) أصدره الجيش الإسرائيلي.
6. أمر صادر عن الدول المحافظة على علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بخصوص عملية الدخول إلى الضفة الغربية.

لمحة عامة - التركيز الإقليمي:

7. راجع التشرذم من جراء الجدار، و التشرذم الإجباري نتيجة لجدار الضفة الغربية و النظام التابع له، دراسة أولى، بيت لحم: مركز بديل للمعلومات و مركز متابعة التشرذم الداخلي، أيلول 2006.
8. راجع السياسة و الأمن و الجدار، توقعات الشارع الفلسطيني، جنيف، المؤسسة العليا للدراسات التنموية، تشرين الثاني 2006.
9. تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، جون دوجار، حول حالة حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، و جلسة 60 دقيقة رقم 62 التابعة لمفوضية حقوق الإنسان، 17 كانون الثاني 2006، صفحات 5 و 11 و 12 و 15.
10. راجع جزء "التركيز الإقليمي" للمرصد الإنساني لشهر كانون الأول 2006، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.
11. وفقا للقانون الإنساني الدولي، يفرض على إسرائيل تأكيد سلامة و رفاة المواطنين المحليين أوضاع معيشية طبيعية بقدر المستطاع. أيضا يفرض القانون ذاته على إسرائيل احترام حق المواطنين القائمين في منطقة محتلة في حرية حركتهم في تلك المنطقة. راجع المادة 27 من مؤتمر جنيف الرابع و المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و المادة 12 من الميثاق الدولي لحقوق المدنية و السياسية.
12. تقرير حول مقرر الأمم المتحدة الخاص، ملاحظة رقم 1، صفحة 16.
13. مبدأ تقرير المصير المنصوص عليه في دستور الأمم المتحدة في المادة المعروفة رقم 1 للميثاقين الدوليين و في قرارات عدة للجمعية العامة عمل القانون الدولي العرفي على تأكيدها كحق قانوني و تم تأسيسها من خلال ممارسات منظمات الأمم المتحدة كشرط هام لتحقيق حقوق إنسان أساسية أخرى. و خلال الخمس عقود الماضية تم إصدار أكثر من 40 قرار لدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير

- مصيرهم. و مؤخرًا، عمل الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية حول بناء الجدار على تأكيد هذا الحق.
14. راجع المادة 2 (4) لدستور الأمم المتحدة التي تنص على القانون الدولي العرفي.
15. تنص المادة 29 من مؤتمر جنيف الرابع أن "طرف النزاع الذي يكون تحت سلطته أشخاص محميون مسؤول عن المعاملة التي يلقونها من وكلائه، دون المساس بالمسؤوليات الفردية التي يمكن التعرض لها."
16. قرار المجلس العام للأمم المتحدة تم تبنيه بأغلبية مؤيدة (162) ضد أقلية رافضة (7) و امتناع (7).
17. أمثلة على الأضرار الجماعية تضم ضرر الأراضي العامة و الموارد الطبيعية و البنية التحتية المدنية، و الأمثلة على الأضرار الغير مادية تضم التأثير على الصحة النفسية و حياة العائلات.
18. دياكونيا، "كتاب للأمين العام للأمم المتحدة" بتاريخ 8 كانون الأول 2006، موجود على الموقع الإلكتروني www.diakonia.se.
19. راجع "نداء المنظمات الغير حكومية الدولية إلى الأمم المتحدة لإعادة تقييم تسجيل الأضرار" 26 كانون الثاني 2007، ودعوة المجتمع المدني الفلسطيني لتدارك عيوب نظام الأمم المتحدة الخاص بتسجيل الأضرار الناشئة عن الجدار، "بديل، 14 كانون الأول 2006.
20. ملاحظة صادرة عن دياكونيا.
21. عدد القتلى الفلسطينيين من جراء الصراع المباشر.
22. عدد الجرحى الفلسطينيين من جراء الصراع المباشر.
23. عدد القتلى الإسرائيليين من جراء الصراع المباشر.
24. عدد الجرحى الإسرائيليين من جراء الصراع المباشر. الأعداد التي تم التقرير عنها هي من جراء الصراع المباشر فقط و لا تضم الأحداث الغير مباشرة للصراع كالأسلحة الحربية الغير متفجرة. هذه الضحايا مباشرة للصراع و الإحتلال في المناطق الفلسطينية المحتلة و تضم الإصابات التي تمت خلال العمليات العسكرية و القصف و حملات التفتيش و الاعتقال و المظاهرات ضد الجدار و القتل المستهدف و عنف المستوطنين، إلخ. لا تضم هذه الأعداد الحوادث الغير واضحة و الغير متفق عليها. الأعداد تضم الإصابات المدنية و العسكرية من جميع الفئات العمرية و للجنسين.
25. عدد القتلى الفلسطينيين من جراء العنف الداخلي.
26. عدد الجرحى الفلسطينيين من جراء العنف الداخلي. تضم هذه المؤشرات الإصابات التي تمت نتيجة للعنف بين الأحزاب أو النزاعات العائلية أو المظاهرات الداخلية المرتبطة بالصراع أو الإحتلال أو إطلاق النار على العملاء مع إسرائيل. بدأ التقرير عن هذه الحوادث بطريقة شاملة ابتداء من شهر أيار 2006، و لن يتم التقرير عن باقي الأرقام.
27. حملات البحث.
28. عدد الإعتقالات أو عمليات الحجز. تدل هذه المؤشرات على العمليات التي نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية في تفتيش البيوت و الممتلكات الأخرى. و غالبا خلال هذه العمليات يتم اعتقال أو حجز الأفراد. يستمر الحجز من دون اعتقال لبضعة أيام و قد يستمر لفترة 3 شهور أو أكثر.
29. عدد الإعتقالات الإدارية التي يتم التحقيق عنها من خلال قطاع الحماية و سيتم الإعلان عنها عندما تتوفر.

حماية الطفل - يعد الفرد طفلا عندما يكون بين سن 0-17 عام.

30. عدد الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا نتيجة للصراع مع إسرائيل المستخدم لرصد قرار مجلس الأمن رقم 1612 الذي تم تبنيه بتاريخ 26 تموز 2005 و الذي ينص على حماية الأطفال خلال الصراع المسلح.
31. عدد الأطفال الفلسطينيين الذين جرحوا نتيجة للصراع مع إسرائيل المستخدم لرصد قرار مجلس الأمن رقم 1612. نتجت هذه الإصابات عن الصراع و الإحتلال المباشر في المناطق الفلسطينية المحتلة و تضم الإصابات التي حصلت خلال العمليات العسكرية و عمليات القصف و حملات التفتيش و الاعتقال و المظاهرات و القتل المستهدف و عنف المستوطنين و الهجوم الفلسطيني على إسرائيل إلخ.
32. عدد الإصابات بين الأطفال الفلسطينيين من جراء الصراع الغير مباشر (الألغام، حوادث السير، إلخ). هذه الإصابات ناتجة عن الصراع و الإحتلال الغير مباشر في المناطق الفلسطينية المحتلة. و تضم الأسلحة الغير متفجرة و حوادث السير و الصواريخ المصنوعة يدويا التي تخطفها هدفها و الوفاة في

- السجون و الوفاة من جراء الحالات الطبية الناتجة عن العمليات العسكرية عندما تم منع الوصول إلى المراكز و الخدمات الطبية.
33. عدد الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا خلال العنف الداخلي الفلسطيني المستخدم لرصد قرار مجلس الأمن رقم 1612.
34. عدد الأطفال الفلسطينيين الذين جرحوا خلال العنف الداخلي الفلسطيني المستخدم لرصد قرار مجلس الأمن رقم 1612. يضم هذا العدد الإصابات الناتجة عن عنف الأحزاب أو النزاعات العائلية أو المظاهرات الداخلية المرتبطة بالصراع أو الاحتلال أو إطلاق النار على العملاء مع إسرائيل. بدأ التقرير عن هذه الحوادث بطريقة شاملة ابتداء من شهر أيار 2006، و لن يتم التقرير عن باقي الأرقام. تعكس المؤشرات المذكورة أعلاه انتهاك حق الأطفال في الحياة و العيش و التطور المنصوص عليها في المادة رقم 6 من قانون الأمم المتحدة لحقوق الطفل. في عام 1991 قامت إسرائيل بالتوقيع على هذا القانون الذي تبنته السلطة الفلسطينية رسمياً في عام 1995. تم جمع هذه المؤشرات من خلال صندوق الأمم المتحدة للطفولة من خلال معلومات جهازها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الملاحظات الأسبوعية) و منظمة حماية الطفل العالمية.
35. عدد الأطفال الإسرائيليين الذين جرحوا، المستخدم لرصد قرار مجلس الأمن رقم 1612.
36. الأطفال المعتقلين من قبل السلطات الإسرائيلية.

العنف و الممتلكات الخاصة

37. الحوادث التي نفذها المستوطنين. يدل هذا المؤشر على مستوى التوتر بين الفلسطينيين و المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية. الحادثة هي عملية عنف قد تؤدي إلى حدوث وفاة أو إصابة من جراء حادث مركبة (كرجمها بالحجارة أو سيارتها بشكل خطير)، أو أي نوع من التحرش كالصراخ و الرجم بالحجارة و مطاردة الأشخاص و إلخ الذي لا يؤدي إلى أية إصابات، أو أي حادث مرتبط لإحداث ضرر لمنزل خاص أو أرض أو مواشي، أو أي دخول إلى أراضي خاصة أو ممنوعة.
38. صواريخ فلسطينية مصنوعة يدوياً تم إطلاقها على إسرائيل.
39. قصف من الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة. المصدر: مكتب غزة الميداني التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. تدل هذه المؤشرات على مستوى العنف القائم في قطاع غزة و تهدف إلى إيضاح احترام الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لمبدأ التناسب.
40. الأضرار المادية - الضفة الغربية.
41. الأضرار المادية - قطاع غزة. في الضفة الغربية، تنفذ عملية الهدم للمباني التي لم تحصل على تصريح بناء و ذلك لفتح المجال أمام عملية بناء الجدار الفاصل. تحدث عمليات الهدم في قطاع غزة غالباً خلال المدهامات البرية و عمليات القصف و القصف الجوي للقوات الإسرائيلية الجوية. تشير المباني إلى أية مباني غير سكنية و البنية التحتية (الجسور و الشوارع و مجاري المياه إلخ)، و المباني العامة (مخازن، مدارس، مباني دينية، إلخ)، إلخ. و تشير المنازل إلى أي مبنى سكني كالشقق و الخيم و المنازل إلخ. "الأشخاص المتأثرين" هم الأشخاص القائمين في المنازل المهدامة أو المضررة.

حوادث التأخير

يمكن إيجاد معلومات كاملة حول هذا الموضوع على الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية www.ochaopt.org. يتم تحديث جميع هذه المعلومات باستمرار لتوضيح التعديل على الأرقام.

42. وسائل الإغلاق التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية. المصدر: الرصد الميداني لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية مقيدة بسلسلة من وسائل الإغلاق: الحواجز، إغلاق الشوارع، الخنادق، الحواجز الترابية، إلخ، التي تساهم في تقسيم الضفة الغربية و الحد من إمكانية حركة الفلسطينيين بحرية. لا تكن جميع وسائل الإغلاق هذه دائمة أو يديرها الإسرائيليين، الأمر الذي يؤثر على حركة الفلسطينيين. تقوم الحواجز الطيارة بإعاقة حركة الفلسطينيين

إذ يتم وضعها غالبا على الطق الأساسية خلال أوقات السفر الصباحية و المسائية الهامة. يتم التبليغ عن التأخير لمدة أكثر من ساعة على الحواجز الطائرة و طبيعة هذه الحواجز الغير منتظمة تمنع الفلسطينيين من إجراء خطط سفرهم.

43. أوامر منع التجول التي يصدرها الجيش الإسرائيلي. المصدر: الرصد الميداني لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. يتم حسب الفترة الزمنية لمنع التجول مرة واحدة لكل عملية منع. و يعد المنع الواحد الذي يؤثر على عدة أحياء حادث واحد. المنع الذي ينفذ و يزال في نفس المكان في نفس اليوم بعد حادثتين. قد تستمر حادثة المنع لعدة أيام. عدد الأماكن التي تتأثر بحادث منع يحسب كل موقع يتأثر بالمنع.

44. حوادث التأخير التي أبلغت عنها المنظمات الإنسانية. قرار مجلس الأمن 1405 التابع للأمم المتحدة الذي تم تبنيه في عام 2002 ينص على "ضرورة وصول المنظمات الطبية و الإنسانية إلى السكان المدنيين الفلسطينيين." و تلتزم حكومة إسرائيل "بتسهيل كامل لنشاطات العون التابعة للمنظمات الدولية." (التزامات برتيني، 2002). اتفق المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط و الجيش الإسرائيلي أن معدل العبور على حاجز إيريز يجب أن يكون 20 دقيقة.

45. الوصول الخارجي من و إلى المناطق الفلسطينية المحتلة - أيام الفتح. المصدر: وزارة العمل، تقارير الإغلاق: تقرير اتفاقية المرور و التنقل. هناك أيام يستطيع فيها الفلسطينيون من الضفة الغربية الوصول إلى القدس و إسرائيل. عادة لدى الأشخاص التالين تصريح دائم للوصول إلى القدس و إسرائيل: 1. العاملين في المنظمات الدولية 2. الفرق الطبية 3. القضايا الإنسانية 4. الفلسطينيون اللاجئون إلى المحاكم في إسرائيل. وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في الربع الثالث من عام 2005، كان 2400 شخص من قطاع غزة و 80700 شخص من الضفة الغربية يعملون في القدس و إسرائيل.

46. حوادث سيارات الإسعاف في الضفة الغربية و حركة الفرق الطبية من قطاع غزة. المصدر: منظمة الصحة العالمية و جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. يضطر الفلسطينيون من قطاع غزة الذين قامت وزارة الصحة بتحويلهم للعلاج الطبي في الخارج إلى السفر من خلال معبر إيريز أو رفح و طلب تصريح من الجيش الإسرائيلي. و من الجدير بالذكر أن هذه الطلبات غالبا ما تكون مستخفة: للحد من رفض الوصول، تقوم الحالات الحرجة فقط بطلب التصريح. يعمل التصريح على إتاحة الفرصة لرصد احترام السلطات الإسرائيلية لحق الفلسطينيين في الحصول على العناية الطبية.

47. حركة الأفراد من و إلى قطاع غزة - المعدل اليومي. المصدر: المكتب الميداني لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و الشرطة الفلسطينية لمراقبة الجوازات و الحدود و بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي. معبر إيريز هو معبر الأشخاص من و إلى قطاع غزة: هناك نقطة تفتيش على حمزة و الحكومة الإسرائيلية تسيطر على معبر إيريز و لها القدرة على إغلاقه متى تشاء. و يعتبر إيريز هاما بالنسبة للاقتصاد في قطاع غزة. وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في الربع الثالث من عام 2000 حوالي 30000 فلسطيني كانوا يعملون في المستوطنات الإسرائيلية. معبر رفح هو نقطة عبور الأشخاص بين قطاع غزة و مصر ، تقوم السلطة الفلسطينية بتشغيله تحت إشراف بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي. تقوم الحكومة الإسرائيلية بمراقبة العمليات على معبر رفح عن بعد و بإمكانها منع مرور الأشخاص. لا يتمكن معبر رفح من العمل في غياب فريق بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي. يعتمد موظفو بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي على معبر كيريم شالوم الإسرائيلي للوصول إلى رفح.

48. حركة السلع من و إلى قطاع غزة - المعدل اليومي. المصدر: اتفاقية المرور و التنقل. معبر كارني هو نقطة العبور الأساسية لصادرات و واردات قطاع غزة و تعد هامة لاقتصاد المنطقة المتضرع. وفقا لاتفاقية المرور و التنقل التي تم التوقيع عليها بين الحكومة الإسرائيلية و السلطة الفلسطينية بتاريخ 15 تشرين الثاني 2005، يجب تصدير 150 شاحنة بضاعة يوميا على الأقل خلال عام 2006، ليصل هذا العدد إلى 400 شاحنة يوميا بحلول 31 كانون الأول 2006. يستخدم معبر صوفا إجمالا لمرور الشاحنات التي تحمل الحصى، و أيضا يستخدم لنقل السلع الإنسانية. معابر كارني و صوفا مبرمجة أن تفتح 6 أيام في الأسبوع (يغلق أيام السبت). ناهال أوز هو المعبر الذي يتم من خلاله إدخال الوقود و الزيوت إلى قطاع غزة.

49. معلومات حول حوادث التأخير و الاقتصاد للضفة الغربية يتم التحري عنها من خلال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و سيتم نشرها في حينها يتم توفرها.

الحالات الإجتماعية الاقتصادية

50. نسبة البطالة - تعريف موسع. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسوحات قوة العمل. في سياق الأزمة المتطاولة، قد يكون تعريف البطالة المقياسي بطريقة أو أخرى ضعيف لأن عدد كبير من الأشخاص لا يسعون في البحث عن التوظيف. يتم هنا تطبيق تعريف موسع للبطالة من خلال إضافة عدد الأشخاص الغير مندمجين حالياً في عملية البحث عن العمل (و المعرفين حالياً بالأشخاص الغير فعالين) إلى المجموع الكلي للأشخاص العاطلين عن العمل وفقاً لمقاييس منظمة العمل الدولية.
51. العائلات التي تعيش في الفقر - مبنية على نسبة الاستهلاك. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. خط الفقر هو مستوى الدخل حيث لا يستطيع الفرد شراء جميع الموارد التي يحتاج إليها للعيش. خط الفقر الفلسطيني الرسمي مبني على معدل استهلاك السلع الأساسية (الغذاء، الملابس، اللوازم المنزلية، الأدوات النافعة و الشراشف، الأدوات الخاصة و الصحية، التنقل و التعليم) لعائلة تتكون من ستة أفراد. في الربع الثاني من عام 2006، قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خط الفقر بمعدل 2143 شيقل (\$477). يتم حساب خط الفقر القائم (سواء كان مطلق أو عميق) لعكس ميزانية للغذاء و الملابس و المبيت لعائلة مكونة من ستة أشخاص و وقف على 1732 شيقل (\$385) في عام 2005 وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. حجم العينة وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لا يسمح لوجود معلومات غير كلية أو غير كاملة لقطاع غزة و الضفة الغربية.
52. عدد الفلسطينيين الموظفين في إسرائيل و مستوطناتها. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات قوة العمل الدورية قامت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين بجمعها. في عام 2000، حوالي 146000 فلسطيني من المناطق الفلسطينية المحتلة كانوا موظفين في إسرائيل و مستوطناتها. و يمثل هذا الرقم 3% من قوة العمل الفلسطينية و يبين أهمية ظاهرة إمكانية وصول الفلسطينيين إلى إسرائيل للحصول على فرص عمل للبقاء الفلسطيني.
53. نسبة الاعتماد على الاقتصاد: عدد السكان مقسم على عدد العاطلين عن العمل. و كلما ارتفعت هذه النسبة يزداد عدد السكان العاطلين عن العمل في الاعتماد على السكان العاملين. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح قوة العمل.
54. تطور مؤشر سعر المستهلك: يقيس التغير في سعر السلع و الخدمات التي تم شرائها في فترات فاصلة لقياس نسبة التضخم المالي. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أخبار صحفية حول مؤشر سعر المستهلك، الدورية و السنوية، منذ عام 1996.
55. تطور الأجور اليومية: المجموع الصافي للأجور المدفوعة لجميع الموظفين مقسمة على مجموع أيام العمل في فترة معينة (باعتبار القيمة المعدلية). المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح قوة العمل الدوري، منذ عام 1995.

الصحة

يتم استخدام المؤشرات التالية للتحذير المبكر و لرصد التغيرات في أزمة إنسانية و استهداف الدعم المالي و المؤسسي و ذلك لاستكشاف الثغرات في إمكانية وصول الأشخاص للعناية الصحية و التهديدات على الصحة العامة و المخاطر الإنسانية و لتقييم ردود فعل المنظمات الإنسانية و الممولين و تأييد الأمر الصحية.

56. عدد استشارات العناية الصحية الأولية من خلال موفري الخدمة. المصدر: مديريات العناية الصحية الأولية: الدائرة الصحية للأم و الطفل، دائرة الأمراض الوبائية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لتشغيل و غوث اللاجئين الفلسطينيين. مجمعة من قبل منظمة الصحة العالمية. يبين عدد الاستشارات من موفر الخدمة الواحد الخدمات المقدمة من وزارة الصحة و وكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين (مجانية)، و تواجد و اللجوء إلى الخدمات الخاصة البديلة. يبين أيضاً كيف تقوم القيود الاقتصادية بالتأثير على خيار الأشخاص لموفري الخدمات الصحية. يجب مقارنة كل معدل شهري بالمعدل في الشهر الذي سبقه و للشهر نفسه في العام السابق. تضم المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، و جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، و اتحاد لجان العمل الصحي، و هي الجهات الأساسية الغير حكومية لتوفير الخدمات الصحية.
57. نسبة التوصيلات لموفر الخدمة الواحد. المصدر: شهادات الولادة التي يتم إظهارها في مراكز الصحة الأولية خلال توفير مطعوم Bacille Calmette-Guérin (BCG) . منظمة الصحة العالمية. يبين هذا

المؤشر قدرة الخدمات العامة على توفير خدمات القبالة أو التوليد و الأعباء الناتجة عنها. يبين أيضا تواجد و اللجوء إلى الخدمات الخاصة باليدية. و يبين كيف تقوم القيود المالية بالتأثير على خيار الأشخاص للخدمات الصحية. يجب أن يتم مقارنة معدل كل شهر لمعدل الشهر ذاته في العام السابق.

58. المستحضرات الصيدلانية النافذة. المصدر: مخزن الأدوية المركزي التابع لوزارة الصحة، تجميع منظمة الصحة العالمية. هنا يعني بالنافذ وجود مخزون كافي لأقل من شهر واحد. هناك 416 نوع دواء و 596 مستحضر مستهلك يجب أن تتوافر دائما على المستوى المركزي لمدة ثلاثة أشهر لتأمين الاستجابة الكافية للاحتياجات الصيدلانية. يبين هذا المؤشر نوعية العناية و ردود فعل الممولين لها.

59. الأطفال بين سن 9-12 شهر الذين يعانون من قلة التغذية. المصدر: وزارة الصحة، مديرية العناية الصحية الأولية، و أقسام التغذية، مجمعة من قبل منظمة الصحة العالمية. يتم قياس الأطفال بين سن 9-12 شهرا بانتظام خلال فترة مطعوم الحصبة الذي يغطي فوق 90% في المناطق الفلسطينية المحتلة. قلة الوزن هو الوزن مقابل النسبة العمرية والوزن القليل هو وزن نسبة الطول، و كلاهما تؤثر إلى قلة تغذية حادة. يتم استخدام مؤشرات قلة التغذية الحادة كتحديز مبكر لأزمة إنسانية مرتبطة بشكل عام بكمية الغذاء المستهلك و الأوضاع المعيشية السيئة و الأوضاع السيئة للمياه و الصحة و تستخدم لرصد تأثير الأزمة الاقتصادية المستمرة.

60. عدد الاستشارات لظاهرة الإسهال بين الأطفال اللاجنين بين الفئة العمرية 0-3 سنوات في العيادات التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين. المصدر: وكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، دائرة الأمراض الوبائية، المكاتب الميدانية في الضفة الغربية و قطاع غزة. يمكن هذا المؤشر من متابعة وضع الصحة البيئية و نوعية و فعالية البرامج البيئية. يتم مقارنة الأعداد الشهرية بتلك في الشهر نفسه من العام السابق لاستكشاف الأنماط الموسمية للمرض.

61. عدد القضايا الجديدة من الراشدين المتوجهين إلى خدمات الصحة النفسية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين. المصدر: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، دائرة الأمراض الوبائية، المكاتب الميدانية في الضفة الغربية و قطاع غزة. تجميع صندوق الأمم المتحدة للطفولة. يبين هذا المؤشر كيف تعمل الأزمة على التأثير على نفسية الفلسطينيين و نوعية قدرة وصول الفلسطينيين إلى العناية النفسية.

62. عدد الحالات المحولة للعلاج الخاص - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين. المصدر: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، دائرة الأمراض الوبائية، المكاتب الميدانية في الضفة الغربية و قطاع غزة، تجميع صندوق الأمم المتحدة للطفولة. يبين هذا الرقم عدد الأشخاص الذين يحتاجون العلاج النفسي. يبين هذان المؤشران تأثير الصراع المتداول على الصحة النفسية للشعب الفلسطيني. في السياق الفلسطيني، يتفاقم هذا الرقم من جراء إغلاقات الصراع المستمرة و منع التجول و القتال المتشتت و القيود المفروضة على حرية الحركة و القتل المستهدف و الاعتقالات و الدل و المدهامات العسكرية و الفقر، التي تحدث تأثير نفسي خطير على كل فرد، و خصوصا النساء و الأطفال. نتيجة لذلك، يظهر أغلبية السكان في المناطق الفلسطينية المحتلة درجة من القلق النفسي أو المرض.

الزراعة

تبين المؤشرات التالية كيف تتأثر أشغال المزارعين الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة من جراء مصادرة أو الاستيلاء على الأراضي الزراعية من قبل إسرائيل.

63. وزارة الزراعة، قطاع غزة.
64. المكاتب الميدانية التابعة للإغاثة الزراعية الفلسطينية الموزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية و قطاع غزة.
65. الأراضي الزراعية المستولى عليها أو المبسطة بالدوم - الضفة الغربية.
66. الأراضي الزراعية المستولى عليها أو المبسطة بالدوم - قطاع غزة.
- المصادر: وزارة الزراعة، الإغاثة الزراعية الفلسطينية، تجميع منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة. الأراضي المصادرة هي الأراضي الزراعية العامة أو الخاصة التي إما تم مصادرتها أو منع المزارعين الفلسطينيين من الوصول إليها من قبل الجيش الإسرائيلي لأي سبب كان (بناء الجدار الفاصل،

المستوطنات، الشوارع، المناطق العسكرية، إلخ). و ستبقى هذه الأراضي بعيدة عن متناول المزارعين الفلسطينيين لاستخدام إسرائيل. الأراضي المهذمة هي الأراضي العامة و الخاصة التي قام الجيش الإسرائيلي أو المستوطنين بزحزحتها أو تجريفها من المحاصيل لأسباب أمنية. و عند إتمام هدمها، يحق للمزارعين الوصول إليها و استخدامها كحقول. و إذا لم تخسر التربة في هذه الأراضي كمية كبيرة من نوعيتها، يحدث خسارة في موسم حصاد واحد مما يؤثر على عمل المزارعين. المزارعون في هذه الوثيقة هم مالكي هذه الأراضي و لكن عدد كبير من الأشخاص يتأثرون نتيجة لهذه العملية (العمال، التجار، إلخ). الأراضي المطالبة هي الأراضي الغير إنتاجية في الأصل و يتم تحويلها إلى أراضي زراعية من قبل مبادرة من مؤسسة غير حكومية أو مؤسسة خاصة تابعة للأمم المتحدة. و غالبا ما تكون هذه الأراضي ملك خاص.

67. البيوت الزراعية الزجاجية المتضررة و المرممة، بالدونم، الضفة الغربية.

68. البيوت الزراعية الزجاجية المتضررة و المرممة، بالدونم، قطاع غزة.

المصادر: وزارة الزراعة، الإغاثة الزراعية الفلسطينية، تجميع منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة. عملية الهدم تشير إلى تدمير البيوت الزراعية الزجاجية (إما البيت نفسه أو الأرض التي يقع عليها). الترميم هو عملية إعادة بناء البيوت الزراعية الزجاجية من قبل المالكين أو تحت مشاريع ممولة من منظمة غير حكومية أو منظمة تابعة للأمم المتحدة. الأشخاص المتأثرون هم المالكين الذين تم هدم بيوتهم الزراعية و تأثر دخلهم من جراء ذلك.

69. عدد الأشجار المدمرة

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة، مديريات وزارة الزراعة.

الأشجار المدمرة هي الأشجار التي يملكها الفلسطينيون و التي تم إما قلعها أو حرقها أو قطعها من قبل السلطات الإسرائيلية أو المستوطنين. و غالبا تكون هذه الأشجار أشجار زيتون أو أي نوع من أشجار الفاكهة (البرتقال، اللوز، الأفوكادو، إلخ) و تمثل مصدر دخل هام للمالك. الأشخاص المتأثرون هم الذين يتأثرون مباشرة من خسارة أرض ما أو الأشجار (المالك و عائلته). في الواقع، عدد الأشخاص المتأثرين من جراء هدم عملية هدم الأراضي أو تخريب الأشجار هو أكبر (العمال، التجار، أفراد العائلات، إلخ).

70. تجارة المنتجات الزراعية من و إلى قطاع غزة - كميات المنتج الزراعي أو الحيواني الذي يتم استيراده إلى أو تصديره من قطاع غزة (بالطن المتري). المصدر: وزارة الزراعة، قطاع غزة، مديريات تسويق المنتجات الزراعية.

تأمين الغذاء

71. سعر الجملة للمواد الغذائية الأساسية - الضفة الغربية، بالشيفل.

72. سعر الجملة للمواد الغذائية الأساسية - قطاع غزة، بالشيفل.

المصدر: برنامج الأغذية العالمي، جهاز مراقبة السوق.

تعتبر عملية تقييم و تنظيم التأثير لسعر السوق الوسيطة الأساسية التي يقوم من خلالها برنامج الغذاء العالمي بجمع سعر السلع في الأسواق المحلية. يتم جمع الأسعار خلال الأسبوع الأول في كل شهر من دكاكين الجملة في جميع محافظات المناطق الفلسطينية المحتلة.

73. توفر السلع الأساسية- قطاع غزة.

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني. تجميع برنامج الأغذية العالمي.

تشير السلع الأساسية إلى الغذاء التجاري فقط (باستثناء المخزون الإنساني). يتم مقارنة توفر كل سلعة بالكمية اليومية المقدرة لكل سلعة محتاجة لتغطية احتياجات السكان في قطاع غزة.

74. كميات الغذاء المستورد إلى قطاع غزة.

المصدر: بالتريدي، تجميع برنامج الأغذية العالمي.

تشير السلع الأساسية إلى الغذاء التجارية و الإنساني الذي يتم استيراده شهريا إلى قطاع غزة. يتم مقارنة كل سلعة بالحاجة المقدرة لهذه السلعة المعينة.

75. صيد الأسماك في قطاع غزة.

المصدر: وزارة الزراعة، تجميع برنامج الأغذية العالمي.

الأسماك: هي مصدر البروتين الحيواني الأقل تكلفة في قطاع غزة و يساهم في الحفاظ على معيشة الصيادين و عائلاتهم. وفقا لاتفاقية أوسلو، يتم تزويد الفلسطينيين منطقة لصيد الأسماك تبعد 20 ميل

بحري عن الخط الساحلي لغزة. و تحت التزامات برتيني، تم تخفيض هذه المسافة إلى 12 ميل بحري. بعد الاستيلاء على كابورال شاليت بتاريخ 24 حزيران 2006، قامت إسرائيل بمنع الصيد على ساحل غزة. و تم رفع هذا المنع جزئيل بتاريخ 24 تشرين الأول. يسمح للصيادين في قطاع غزة الصيد في مساحة 6 أميال بحرية باستثناء رفح و خان يونس. تستمر هذه القيود في التأثير على الصيادين في غزة الذين يمارسون الصيد في مناطق انخفضت فيها كمية الأسماك نتيجة للتلوث.

المياه و الصحة

مصدر جميع المؤشرات في هذا الجزء: مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين. يتم مراقبة 60 مجتمع شهريا. المعلومات الموفرة في هذا الجدول ليس بالضرورة أن تضم الأرقام التي تم جمعها من 60 مجتمع.

76. المعدل اليومي لاستهلاك المياه للفرد الواحد - بالتر - الضفة الغربية.
77. المعدل اليومي لاستهلاك المياه للفرد الواحد - بالتر - قطاع غزة.
- معدل حجم المياه التي يستخدمها يوميا الفرد الواحد (بالإضافة إلى الزراعة المحلية، المواشي المحلية و الخسارة).
78. سعر المياه المخزونة في الضفة الغربية، بالشيفل.
79. سعر المياه المخزونة في قطاع غزة، بالشيفل.
- يعادل الدولار الأمريكي الواحد حوالي 4.5 شيفل. تبين الأسعار بالشيفل للحد من التشويه الناتج عن التذبذبات المتكررة لسعر الصرف بين الشيفل و الدولار. للمؤشرات أعلاه، يتم توفير الحد الأدنى و الأقصى لتبيين الاختلافات الموجودة بين المجتمعات الفلسطينية.
80. نسبة؟؟ المرتبطة بشبكة المياه التي تسدد الفواتير.
81. نسبة الدخل الشهري الذي يصرف على الخدمات الصحية.
82. استرداد تكلفة فواتير المياه من قبل المجالس القروية و البلديات في الضفة الغربية.
83. استرداد تكلفة فواتير المياه من قبل المجالس القروية و البلديات في قطاع غزة.

التعليم

84. لمحة عن نظام المرحلة الابتدائية في مدارس المناطق الفلسطينية المحتلة.
- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة التربية و التعليم العالي، مؤسسة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة.
- المعدل الكلي للالتحاق بالمدارس هي حصة كل طفل من أي فئة عمرية ملتحق في التعليم الابتدائي. في أي دولة يلتحق الأطفال المدارس في وقت متأخر أو يعيدون صفهم، يمكن أن يزيد المعدل الكلي للالتحاق بنسبة 100%. المعدل الكلي للالتحاق = الأطفال الملتحقون من جميع الفئات العمرية / مجموع الأطفال في الفئة العمرية الرسمية في المدارس.
- النسبة الصافية للالتحاق هي حصة الأطفال من الفئة العمرية الرسمية للمرحلة الابتدائية الملتحقون في المرحلة الابتدائية و لا يمكن أن يتعدوا نسبة 100%. النسبة الصافية للالتحاق = الأطفال الملتحقون في مجموعة الفئة العمرية الرسمية للمدارس/مجموع الأطفال في مجموعة الفئة العمرية الرسمية للمدارس.
85. عدد المدارس التي تم تعليق الدراسة فيها يوم واحد على الأقل - الضفة الغربية.
86. عدد المدارس التي تم تعليق الدراسة فيها يوم واحد على الأقل - قطاع غزة.
87. حضور المعلمون و الطلاب.
- المصدر: وزارة التربية و التعليم، تجميع صندوق الأمم المتحدة للطفولة. يدل هذا المؤشر على نوعية دخول الطلاب في فرصة تعليمية. يدل أيضا كيف تتأثر عملية دخول الطلاب و المعلمين إلى المدارس بعدد من الأسباب، بالإضافة إلى الظواهر المتعلقة بعملية الإغلاق و كيف تتأثر عملية تعليم الأطفال.
88. عدد الحالات التي تعاني من صعوبات اجتماعية التي تتلقى مدخول شهري من وزارة الشؤون الاجتماعية.

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، تجميع برنامج الأغذية العالمي. يؤشر إلى تطور ظاهرة الفقر و عدد السكان المحتاجين إلى مساعدات اجتماعية، و يبين امكانية وزارة الشؤون الاجتماعية في مساعدة

السكان الأكثر فقرا. يضم هذا العدد الحالات الاجتماعية الأقل حظا التي تلقت رواتب من خلال الألية الدولية المؤقتة.